

دراسة اقتصادية للعلاقات التشابكية للاقتصاد الكلي المصري

د. إيمان فخري يوسف أحمد

قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - القاهرة - مصر .

الملخص العربي

يهتم الاقتصاديون في مجال الاقتصاد الكلي على المستوى الدولي ولاسيما المحلي "المصري" بالعديد من المؤشرات الاقتصادية ذات الأهمية بمكان واثراً المستقبلية على سير المقتصد في الفترة المستقبلية فعلى سبيل المثال وليس الحصر الفجوة التضخمية والنتائج المحلي الفردي المصري ومتوسط الاستهلاك والاستثمار الفردي المصري وأثر سياسة تعويم الجنيه المصري مقابل الدولار وهو ما يشير إليه البحث . وتتلخص مشكلة الدراسة في زيادة الفجوة التضخمية في مصر في الآونة الأخيرة وزيادة الدين المصري حيث بلغت قيمة الفجوة التضخمية حوالي ١٢٧٩.٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ بعد ان بلغت حوالي ١٧١.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. كما أن تعويم سعر الجنيه المصري مقابل الدولار المقتصد المصري كان له الأثر على كل من متوسطي الاستهلاك و الاستثمار الفردي خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) .

لذا يهدف البحث إلى دراسة الفجوة التضخمية المصرية ، بالإضافة إلى دراسة العلاقات المتشابكة بين الناتج المحلي الفردي ومعدلات الاستثمار والاستهلاك الفردي المصري ، ليس ذلك فحسب بالإضافة إلى العلاقات التشابكية بين معدل البطالة والتضخم وسعر الصرف وتأثر سياسة تعويم الجنيه . وذلك من خلال دراسة الوضع الراهن لاهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ، ثم دراسة العلاقات المتشابكة والمتداخلة بين تلك المؤشرات الاقتصادية الكلية المصرية ، وذلك للوقوف على اهم المتغيرات المحددة لكل منهما والتنبؤ بهما خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) .

وكانت اهم النتائج:

- ١- نتائج تحليل معادلات الاتجاه الزمني العام لكل من الناتج القومي الاجمالي و عرض كمية النقود (M1) وعرض السيولة المحلية (M2) و إجمالي الموارد و إجمالي الاستخدامات والفجوة التضخمية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) . حيث تبين أن جميع المتغيرات تتزايد سنوياً بنحو ١٤.٣ ، ٢٠.٧ ، ٩.٤ ، ٩٤.٣ ، ١٠.٢ ، ٩.٥٦ مليار دولار على الترتيب . هذا وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لكافة المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة عند مستوي معنوية ٠.٠٥ .
- ٢- كما تبين أن هناك علاقة طردية بين متوسط الاستهلاك الفردي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) والناتج المحلي الفردي وقد ثبتت المعنوية الإحصائية حيث يتزايد الناتج المحلي الفردي في مصر بمقدار بلغ نحو ١.٢٧ دولار/ فرد لكل زيادة في متوسط الاستهلاك الفردي بمقدار دولار / فرد
- ٣- كما تبين أن هناك علاقة طردية بين متوسط الاستثمار الفردي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) والناتج المحلي الفردي ولكن لم تثبت المعنوية الإحصائية حيث يتزايد الناتج المحلي الفردي في مصر بمقدار بلغ نحو ٥.٥٩ دولار / فرد لكل زيادة في متوسط الاستثمار الفردي بمقدار دولار / فرد
- ٤- كما تبين أن هناك علاقة طردية بين متوسط الاستثمار الفردي ومتوسط الاستهلاك الفردي في مصر على الترتيب خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) والناتج المحلي الفردي وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لمتوسط الاستهلاك الفردي فقط حيث يتزايد الناتج المحلي الفردي في مصر بمقدار بلغ نحو ٠.٣٠% ، ٠.٨٠% لكل زيادة في متوسط الاستثمار الفردي ومتوسط الاستهلاك الفردي على الترتيب بمقدار 1% .
- ٥- وجود علاقة طردية معنوية احصائية بين متوسط الاستثمار الفردي ومتوسط الاستهلاك الفردي في مصر على الترتيب خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) والناتج المحلي الفردي ، حيث بزيادة متوسط الاستثمار الفردي ومتوسط الاستهلاك الفردي في مصر على الترتيب خلال فترة الدراسة بنحو ١% يتزايد الناتج المحلي الفردي المصري بنحو ٠.٥٥% ، ٠.٨٢% على الترتيب وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي ، كما توجد علاقة عكسية احصائياً بين أثر تعويم الجنيه (D) حيث أن أثر تعويم الجنيه لها أثر سلبي ومعنوي احصائياً على في مصر .
- ٦- كما أشار التنبؤ بسلوك كل من الفجوة التضخمية، متوسطي الاستثمار و الاستهلاك الفردي خلال الفترة (٢٠٢٢ - ٢٠٢٥) في ضوء طرق التحليل الانحدار البسيط والمتعدد السابقة حيث من المتوقع تزايد الفجوة التضخمية لتصل إلى ١٧٢٩.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٥ عن ١٤٧٧.٤ مليار دولار في ٢٠٢٢ . الامر الذي يستدعي من صانعي السياسات في التدخل لاتباع سياسات تقلل من الفجوة التضخمية . كما اشارت النتائج المتوقعة إلى ارتفاع الناتج المحلي الفردي لتصل إلى ٤٠٥٠.٤ دولار/ فرد في عام ٢٠٢٥ عن ٣٧٢٦.٤ دولار/ فرد في ٢٠٢٢ كما اشارت النتائج المتوقعة إلى ارتفاع مستوي متوسط الاستثمار الفردي لتصل إلى ٣١٤.٢٨ دولار/ فرد في عام ٢٠٢٥ عن ٢٨٥.٦ دولار/ فرد في ٢٠٢٢ الامر الذي يشير إلى هناك استجابة نحو الاستثمار

وعلى صانعي السياسات اتخاذ كل سبل التيسيرات نحو تشجيع الاستثمار الامر الذي يترتب زيادة الإنتاج وخفض معدل البطالة في مصر. كما يشير الجدول ذاته النتائج المتوقعة إلى ارتفاع مستوي متوسط الاستهلاك الفردي لتصل إلى ٢٥٩٤.١ دولار/فرد في عام ٢٠٢٥ عن ٢٤٠٨.٠٧ دولار في ٢٠٢٢.

١. مقدمة:

١.٥. الضغط التضخمي على المقتصد المصري خلال الفترة

(٢٠٢٠ - ٢٠٠٦)

١.١.٥. الضغط التضخمي باستخدام معامل الاستقرار خلال

الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦)

بدراسة جدول رقم (١) : وهو يوضح سرعة تداول النقود (V1) ، وسرعة تداول النقود (V2) حيث يوجد ثبات في سرعتي تداول النقود (V1 ، V2) خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦) حيث بلغ متوسط سرعتي تداول (٥.٦ ، ١.٣) على الترتيب ولكن بدراسة معاملي الاستقرار النقدي تبين وجود إشارة عكسية دليل الضغط التضخمي وعدم الاستقرار في المقتصد من حيث ذنبية الأسعار حيث بلغ متوسط معامل الاستقرار لكل من M1 ، M2 حوالي (-١٤.٧ ، -٤.٧) حيث بلغ اقصى حالة لتذبذب وعدم استقرار لمعامل الاستقرار النقدي (M1) في عام ٢٠٢٠ حيث بلغ حوالي (-٤.٦٢) ، في حين بلغ أذناه في عام ٢٠١٣ حيث بلغ حوالي (-٤.٧) . في حين بلغ اقصى حالة لتذبذب وعدم استقرار لمعامل الاستقرار النقدي (M2) في عام ٢٠١٢ حيث بلغ (-٣٢.٦) ، في حين بلغ أذناه في عام ٢٠١٣ حيث بلغ (-١.٤) .

٢.١.٥. الضغوط التضخمية "الفجوة التضخمية" في مصر

باستخدام أسلوب فائض الطلب الكلي خلال الفترة

(٢٠٢٠ - ٢٠٠٦) (محمد عبد السلام واخرون ٢٠١٨)

وتعد هذه الطريقة أكثر دقة عن الطريقة الأولى باستخدام معامل الاستقرار حيث يتم المقارنة الطلب الكلي بالعرض الكلي على السلع والخدمات في المقتصد المصري خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) عبر استخدام المعادلة التالية:

$$DX = (CP + CG + I + E) - Y$$

حيث :

| | |
|---------------------------------------|-----------------|
| إجمالي فائض الطلب | DX |
| الاستهلاك الجماعي بالأسعار الثابتة | CP |
| الاستهلاك الخاص بالأسعار الثابتة | CG ^١ |
| الاستثمار بالأسعار الثابتة | I |
| الاستثمار في المخزون السلعي | E |
| اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة | Y |

قد قام البحث بالاستناد إلى هذه المعادلة مع استبعاد الاستثمار في المخزون السلعي ويرجع ذلك إلى تضاعف قيمة الرقم وعدم اتاحة القيم لكافة سنوات الفترة محل الدراسة كما موضح بجدول رقم (٢) .

يهتم الاقتصاديون في مجال الاقتصاد الكلي على المستوي الدولي ولاسيما المحلي "المصري" بالعديد من المؤشرات الاقتصادية ذات الأهمية بمكان واثرا المستقبلية على سير المقتصد في الفترة المستقبلية فعلى سبيل المثال وليس الحصر الفجوة التضخمية والناتج المحلي الفردي المصري ومتوسط الاستهلاك والاستثمار الفردي المصري وأثر سياسة تعويم الجنيه المصري مقابل الدولار وهو ما يشير إليه البحث .

٢. مشكلة البحث

تتلخص مشكلة الدراسة في زيادة الفجوة التضخمية في مصر في الآونة الأخيرة وزيادة الدين المصري حيث بلغت قيمة الفجوة التضخمية حوالي ١٢٧٩.٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ بعد ان بلغت حوالي ١٧١.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. كما أن تعويم سعر الجنيه المصري مقابل الدولار المقتصد المصري كان له الأثر على كل من متوسطي الاستهلاك و الاستثمار الفردي خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦)

٣. هدف البحث

يستهدف البحث بصفه عامه دراسة الفجوة التضخمية المصرية، بالإضافة إلى دراسة العلاقات المتشابهة بين الناتج المحلي الفردي ومعدلات الاستثمار والاستهلاك الفردي المصري ،ليس ذلك فحسب بالإضافة إلى العلاقات التشابكية بين معدل البطالة والتضخم وسعر الصرف وتأثر سياسة تعويم الجنيه، وذلك من خلال دراسة الوضع الراهن لاهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، ثم دراسة العلاقات المتشابهة والمتداخلة بين تلك المؤشرات الاقتصادية الكلية المصرية، وذلك للوقوف على اهم المتغيرات المحددة لكل منهما والتنبؤ بهما خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦).

٤. الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمدت البحث في تحليله الاقتصادي على اساليب التحليل الاحصائية الوصفية والكمية ، والممثلة في أسلوب الاتجاه العام و الانحدار البسيط ، واسلوب الانحدار المتعدد والتنبؤات. وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة من مصادرها المختلفة مثل البنك الأهلي المصري واستخدام قواعد البيانات العالمية الخاصة بشبكة الانترنت التابعة للبنك الدولي ، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، بالإضافة الى بعض الدراسات الاقتصادية والرسائل العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

جدول ١. تطور معامل الاستقرار النقدي لكل من (M2، M1) باستخدام أسلوب سرعة تداول النقود (V1، V2) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي | معدل التغير في الناتج الإجمالي | عرض كمية النقد (كمية) بالمليار | معدل التغير في العرض النقدي (M1) | معدل التغير في السيولة المحلية (M2) | سرعة النقود (V1) | سرعة النقود (V2) | معامل الاستقرار النقدي (M1) | معامل الاستقرار النقدي (M2) |
|---------|------------------------|--------------------------------|--------------------------------|----------------------------------|-------------------------------------|------------------|------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| ٢٠٠٦ | ١٠٧.٤ | - | ١٩.١ | ٩٧.٧ | - | ٥.٦ | ١.١ | - | - |
| ٢٠٠٧ | ١٣٠.٤ | ٢٣.٠ | ٢٣.٣ | ١١٧.٦ | ١٩.٨ | ٥.٦ | ١.١ | ١٨.٨- | ٣.٢- |
| ٢٠٠٨ | ١٦٢.٨ | ٣٢.٤ | ٣١.٤ | ١٤١.١ | ٢٣.٥ | ٥.٢ | ١.٢ | ٢٤.٣- | ٨.٨- |
| ٢٠٠٩ | ١٨٩.١ | ٢٦.٣ | ٣٣.٠ | ١٤٩.٩ | ٨.٨ | ٥.٧ | ١.٣ | ٢٤.٧- | ١٧.٥- |
| ٢٠١٠ | ٢١٩.٠ | ٢٩.٨ | ٣٨.١ | ١٦٣.٢ | ١٣.٣ | ٥.٨ | ١.٣ | ٢٤.٨- | ١٦.٥- |
| ٢٠١١ | ٢٣٦.٠ | ١٧.٠ | ٤١.٩ | ١٧٠.١ | ٦.٩ | ٥.٦ | ١.٤ | ١٣.٢- | ١٠.١- |
| ٢٠١٢ | ٢٧٩.١ | ٤٣.١ | ٤٥.٣ | ١٨٠.٧ | ١٠.٦ | ٦.٢ | ١.٥ | ٣٩.٧- | ٣٢.٦- |
| ٢٠١٣ | ٢٨٨.٤ | ٩.٣ | ٥٠.١ | ١٨٨.٧ | ٧.٩ | ٥.٨ | ١.٥ | ٤.٦- | ١.٤- |
| ٢٠١٤ | ٣٠٥.٦ | ١٧.٢ | ٥٨.٠ | ٢١٤.٣ | ٢٥.٦ | ٥.٣ | ١.٤ | ٩.٢- | ٨.٥ |
| ٢٠١٥ | ٣٢٩.٤ | ٢٣.٨ | ٦٤.٩ | ٢٢٩.٥ | ١٥.٣ | ٥.١ | ١.٤ | ١٦.٩- | ٨.٥- |
| ٢٠١٦ | ٣٣٢.٤ | ٣.١ | ٥٧.١ | ٢٠٨.٩ | ٢٠.٦- | ٥.٨ | ١.٦ | ١٠.٨- | ٢٣.٧- |
| ٢٠١٧ | ٢٣٥.٧ | ٩٦.٧- | ٣٩.٨ | ١٦٤.١ | ٤٤.٨- | ٥.٩ | ١.٤ | ٧٩.٣ | ٥١.٩ |
| ٢٠١٨ | ٢٤٩.٧ | ١٤.٠ | ٤٦.٢ | ١٩٤.٤ | ٣٠.٣ | ٥.٤ | ١.٣ | ٧.٦- | ١٦.٣ |
| ٢٠١٩ | ٣٠٣.١ | ٥٣.٤ | ٥٥.١ | ٢٣٠.٤ | ٣٦.٠ | ٥.٥ | ١.٣ | ٤٤.٥- | ١٧.٣- |
| ٢٠٢٠ | ٣٦٣.١ | ٦٠.٠ | ٦٨.٨ | ٢٨٨.٠ | ٥٧.٦ | ٥.٣ | ١.٣ | ٤٦.٢- | ٢.٤- |
| المتوسط | ٢٤٨.٨ | ٤٤.٨ | ١٨٢.٦ | | | ٥.٦ | ١.٣ | ١٤.٧- | ٤.٧- |

المصدر: ١- موقع www.worldbank.org ، ٢، ٣ موقع البنك الأهلي المصري .

سرعة النقود (V1) = الناتج المحلي الإجمالي / عرض كمية النقود (كمية وسائل الدفع (M1)

سرعة النقود (V2) = الناتج المحلي الإجمالي / عرض النقود (السيولة المحلية (M2)

معامل الاستقرار النقدي (M1) = معدل التغير في كمية النقود (M1) - معدل التغير في الناتج الإجمالي

معامل الاستقرار النقدي (M2) = معدل التغير في كمية النقود (M2) - معدل التغير في الناتج الإجمالي

وبدراسة جدول رقم (٢) تشير البيانات إلى ارتفاع الفجوة التضخمية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) بمتوسط بلغ ٦٢٥.٠ مليار دولار بحد اقصى بلغ حوالي ١٣٨١.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩ ، ويحد أدنى بلغ حوالي ١٧١.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. ولعل وجود الإشارة السالبة للفجوة التضخمية خلال فترة الدراسة دليل على ارتفاع تلك الفجوة في المقتصد المصري ، كما يوضح الجدول ذاته وجود الإشارة السالبة في إجمالي فائض الطلب حيث انها دليل على زيادة الدين المحلي والدولي لدى المقتصد المصري خلال نفس الفترة . الامر الذي يستدعى دق أجراس الخطر

نحو ضرورة استخدام سياسة مختلفة لمواجهة الزيادة المتزايدة في الفجوة التضخمية وزيادة فائض الطلب حيث بلغ كمتوسط لفترة الدراسة حوالي ٦٤.٢ مليار دولار بحد اقصى بلغ ١٣٤.٦ مليار دولار وذلك في عام ٢٠١٦ وهذا امر يتفق مع المنطق الاقتصادي حيث كان عام ٢٠١٦ هو بداية تعويم سعر الجنيه مقابل الدولار مما يظهر الارتفاع الحاد في فائض الطلب ، لس ذلك فحسب بل كان هذا العام بداية أيضاً لازمة الاقتصادية العالمية والتي قد تأثرت بها مصر مثل باقي دول العالم، ويحد أدنى ٨.٦ مليار دولار عام ٢٠١٤.

جدول ٢. تطور الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الاستثمار والاستهلاك والانفاق الإجمالي والفجوة التضخمية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠)

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار ¹ | اجمالي الاستثمار بالمليون دولار ² | معدل التغير في (M2) % | معدل الاستثمار إلى الناتج القومي الإجمالي % | اجمالي قيمة الاستهلاك بالمليار دولار ³ | معدل الاستهلاك إلى الناتج القومي % | الانفاق الإجمالي (الاجمالي + الاستثمار الإجمالي) | اجمالي فائض الطلب (الانفاق الإجمالي - الناتج الإجمالي) | الصادرات الكلية من السلع والخدمات مليار دولار ⁴ | الواردات الكلية من السلع والخدمات مليار دولار ⁵ | إجمالي الموارد = الناتج المحلي الإجمالي + الصادرات الكلية (بالمليار) | اجمالي الاستثمارات = الانفاق الإجمالي + الصادرات الكلية (بالمليار) | الفجوة التضخمية |
|---------|--|--|-----------------------|---|---|------------------------------------|--|--|--|--|--|--|-----------------|
| ٢٠٠٦ | ١٠٧.٤ | ٨.٦ | - | - | ٩٠.٢ | - | ٩٨.٨ | ٨.٦- | ٣٢.٢ | ١٩٥.٠ | ٣٠٢.٤ | ١٣١.٠ | ١٧١.٤- |
| ٢٠٠٧ | ١٣٠.٤ | ١٠.٣ | ١٩.٨ | ٠.٥ | ١٠٦.٥ | ٠.٤ | ١١٦.٨ | ١٣.٧- | ٣٩.٥ | ٢٥٩.٤ | ٣٨٩.٨ | ١٥٦.٢ | ٢٣٣.٦- |
| ٢٠٠٨ | ١٦٢.٨ | ١٣.٠ | ٢٣.٥ | ٠.٦ | ١٣٨.٢ | ٠.٩ | ١٥١.٢ | ١١.٦- | ٥٣.٨ | ٣٤٦.٠ | ٥٠٨.٨ | ٢٠٥.٠ | ٣٠٣.٨- |
| ٢٠٠٩ | ١٨٩.١ | ١٨.٣ | ٨.٨ | ٢.١ | ١٢٥.١ | ١٤.٣ | ١٤٣.٥ | ٤٥.٧- | ٤٧.٢ | ٣٢٩.٣ | ٥١٨.٤ | ١٩٠.٧ | ٣٢٧.٨- |
| ٢٠١٠ | ٢١٩.٠ | ١٨.٧ | ١٣.٣ | ١.٤ | ١٢٨.٥ | ٩.٧ | ١٤٧.٢ | ٧١.٨- | ٤٦.٨ | ٣٢٠.٨ | ٥٣٩.٨ | ١٩٣.٩ | ٣٤٥.٩- |
| ٢٠١١ | ٢٣٦.٠ | ١٤.٧ | ٦.٩ | ٢.١ | ١٢٨.٢ | ١٨.٥ | ١٤٢.٩ | ٩٣.١- | ٤٨.٥ | ٣٣٨.٥ | ٥٧٤.٥ | ١٩١.٥ | ٣٨٣.٠- |
| ٢٠١٢ | ٢٧٩.١ | ١٥.٣ | ١٠.٦ | ١.٤ | ١٣٣.٢ | ١٢.٦ | ١٤٨.٥ | ١٣٠.٦- | ٤٥.٨ | ٤٠٧.٢ | ٦٨٦.٣ | ١٩٤.٢ | ٤٩٢.١- |
| ٢٠١٣ | ٢٨٨.٤ | ١٤.٠ | ٧.٩ | ١.٨ | ٢١٧.٢ | ٢٧.٤ | ٢٣١.٢ | ٥٧.٣- | ٤٩.١ | ٤٣٤.٥ | ٧٢٢.٩ | ٢٨٠.٢ | ٤٤٢.٧- |
| ٢٠١٤ | ٣٠٥.٦ | ١٥.٦ | ٢٥.٦ | ٠.٦ | ٢١٩.٦ | ٨.٦ | ٢٣٥.٢ | ٧٠.٤- | ٤٣.٥ | ٤٨٣.٠ | ٧٨٨.٦ | ٢٧٨.٧ | ٥٠٩.٩- |
| ٢٠١٥ | ٣٢٩.٤ | ١٩.٢ | ١٥.٣ | ١.٣ | ٢٢٤.٣ | ١٤.٧ | ٢٤٣.٥ | ٨٥.٨- | ٤٣.٤ | ٥٢٩.٤ | ٨٥٨.٨ | ٢٨٦.٩ | ٥٧١.٨- |
| ٢٠١٦ | ٣٣٢.٤ | ١٨.١ | ٢٠.٦- | ٠.٩- | ١٧٩.٨ | ٨.٧- | ١٩٧.٨ | ١٣٤.٦- | ٣٤.٤ | ٥٣٩.٢ | ٨٧١.٦ | ٢٣٢.٢ | ٦٣٩.٤- |
| ٢٠١٧ | ٢٣٥.٧ | ١٦.٩ | ٤٤.٨- | ٠.٤- | ١٩١.٧ | ٤.٣- | ٢٠٨.٦ | ٢٧.٢- | ٣٧.٣ | ١٠١٧.٠ | ١٢٥٢.٧ | ٢٤٥.٩ | ١٠٠٦.٩- |
| ٢٠١٨ | ٢٤٩.٧ | ٢٦.٥ | ٣٠.٣ | ٠.٩ | ١٩٣.٨ | ٦.٤ | ٢٢٠.٣ | ٢٩.٤- | ٤٧.٢ | ١٣٠٣.١ | ١٥٥٢.٨ | ٢٦٧.٥ | ١٢٨٥.٣- |
| ٢٠١٩ | ٣٠٣.١ | ٣٠.٦ | ٣٦.٠ | ٠.٩ | ٢٠٧.٧ | ٥.٨ | ٢٣٨.٣ | ٦٤.٧- | ٥٣.٠ | ١٣٦٩.٩ | ١٦٧٣.٠ | ٢٩١.٤ | ١٣٨١.٦- |
| ٢٠٢٠ | ٣٦٣.١ | ٣١.٢ | ٥٧.٦ | ٠.٥ | *٢١٣.٨ | ٣.٧ | ٢٤٥.٠ | ١١٨.١- | ٤٧.٩ | ١٢٠٩.١ | ١٥٧٢.٢ | ٢٩٢.٨ | ١٢٧٩.٣- |
| المتوسط | ٢٤٨.٨ | ١٨.١ | ١٣.٦ | ٠.٩ | ١٦٦.٥ | ٨.٦ | ١٨٤.٦ | ٦٤.٢- | ٤٤.٦ | ٦٠٥.٤ | ٨٥٤.٢ | ٢٢٩.٢ | ٦٢٥.٠- |

المصدر: ١، ٢، ٤، ٥ - موقع www.worldbank.org

٣ - موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي (اعداد مختلفة)

الفجوة التضخمية = اجمالي الاستخدامات - اجمالي الموارد

(*): قيمة مقدر

٢.٥. الوضع الراهن لبعض المتغيرات الاقتصادية النقدية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)

أوضحت نتائج جدول رقم (٣) : تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) وتبين أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بلغت حوالي ٢٤٨.٨ مليار دولار، بحد أقصى بلغ حوالي ٢٦٣.٠ مليار دولار وذلك في عام ٢٠٢٠، ويحد أدنى بلغ حوالي ١٠٧ مليار دولار وذلك في عام ٢٠٠٦. كما تبين زيادة عرض النقود خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) حيث بلغ كمتوسط خلال فترة الدراسة حوالي ٤٤.٨ مليار دولار، بحد أقصى بلغ حوالي ٦٨.٨ مليار دولار وذلك في عام ٢٠٢٠، ويحد أدنى بلغ حوالي ١٩.١ مليار دولار وذلك في عام ٢٠٠٦. كما أظهرت النتائج أن السيولة المحلية تزايدت خلال فترة الدراسة حيث بلغت كمتوسط للفترة محل الدراسة حوالي ١٨٢.٦ مليار دولار، بحد أقصى بلغ حوالي ٢٨٨.٠ مليار دولار وذلك في عام ٢٠٢٠، ويحد أدنى بلغ حوالي ٩٧.٧ مليار دولار وذلك في عام ٢٠٠٦.

كما أظهرت النتائج أن إجمالي الموارد تزايدت خلال فترة الدراسة حيث بلغت كمتوسط للفترة محل الدراسة حوالي ٨٥٤.٢ مليار دولار، بحد أقصى بلغ حوالي ١٦٧٣ مليار دولار وذلك في

عام ٢٠١٩، ويحد أدنى بلغ حوالي ٣٠٢.٤ مليار دولار وذلك في عام ٢٠٠٦.

كما تشير النتائج أن إجمالي الاستخدامات تزايدت خلال فترة الدراسة حيث بلغت كمتوسط للفترة محل الدراسة حوالي ٢٢٩.٢ مليار دولار، بحد أقصى بلغ حوالي ٢٩٢.٨ مليار دولار وذلك في عام ٢٠٢٠، ويحد أدنى بلغ حوالي ١٣١.٠ مليار دولار وذلك في عام ٢٠٠٦.

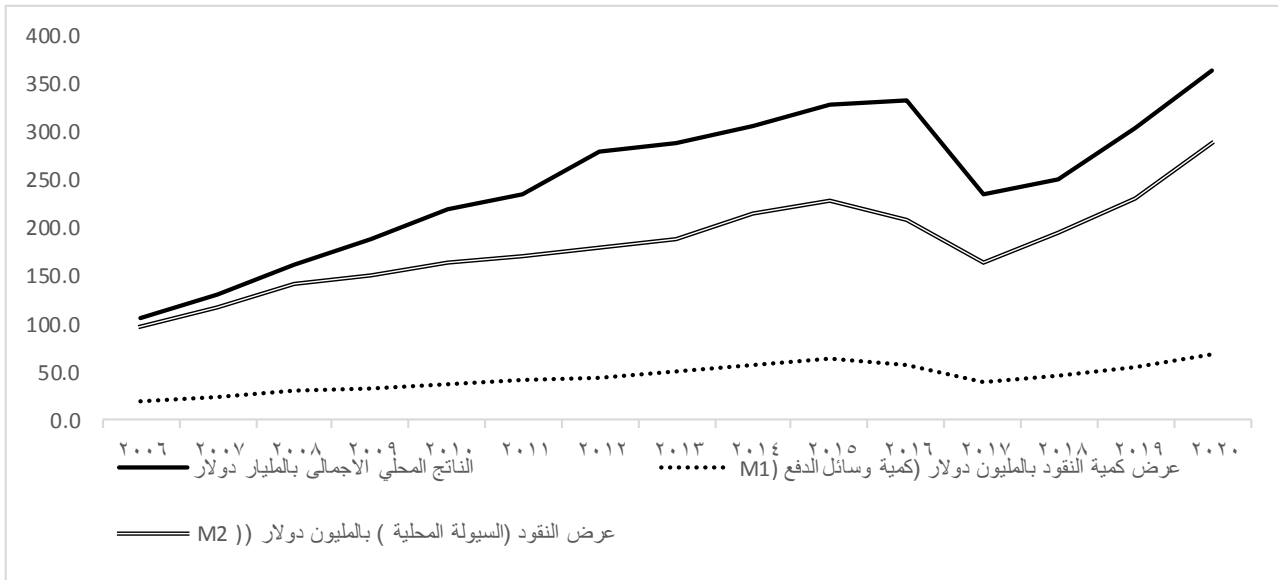
ويشير جدول رقم (٣): نتائج تحليل معادلات الاتجاه الزمني العام لكل من الناتج القومي الإجمالي و عرض كمية النقود (M1) وعرض السيولة المحلية (M2) و إجمالي الموارد و إجمالي الاستخدامات والفجوة التضخمية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠). حيث تبين أن جميع المتغيرات تزايدت سنوياً بنحو ١٤.٣٠، ٢.٧، ٩.٤، ٩٤.٣، ١٠.٢، ٨٤.١ مليار دولار على الترتيب. هذا وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لكافة المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة عند مستوي معنوية ٠.٠٥ كما موضح بشكلي رقمي (١، ٢) ويشير قيمة معامل التحديد R² خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) أي أن ٧٠%، ٧٠%، ٧٥%، ٨٩%، ٧٥%، ٨٥% من التغيرات في الحادثة في المتغيرات سألقة الذكر ترجع إلى عامل الزمن.

جدول ٣. نتائج تحليل الاتجاه الزمني العام لكل من المؤشرات الاقتصادية النقدية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)

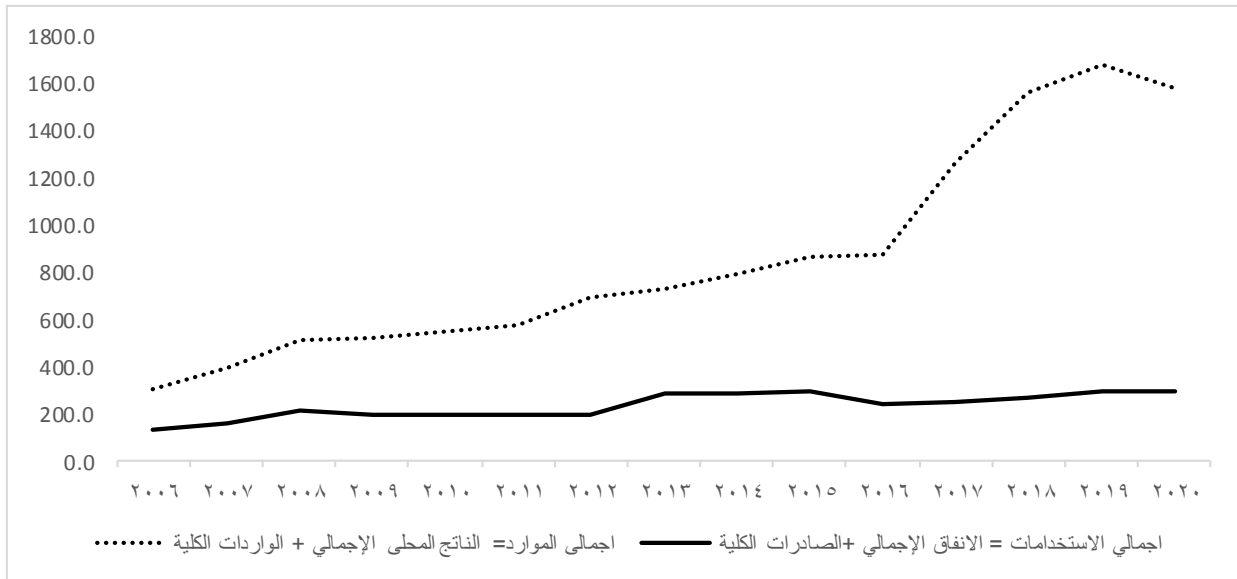
| المتغير التابع | معادلة الاتجاه الزمني العام | F | R2 |
|--|---------------------------------|-------|------|
| ١- الناتج القومي الإجمالي بالمليار دولار | $Y1 = 134.5 + 14.3x$ (5.73)* | 30.6 | 0.70 |
| ٢- عرض كمية النقود بالمليار دولار | $Y2 = 23.2 + 2.7x$ (5.35)* | 28.7 | 0.70 |
| ٣- عرض السيولة المحلية بالمليار دولار | $Y3 = 107.6 + 9.4x$ (6.30)* | 39.7 | 0.75 |
| ٤- إجمالي الموارد بالمليار دولار | $Y4 = 99.6 + 94.3x$ (10.05)* | 100.9 | 0.89 |
| ٥- إجمالي الاستخدامات بالمليار دولار | $Y5 = 147.3 + 10.2x$ (6.30)* | 39.66 | 0.75 |
| ٦- الفجوة التضخمية بالمليار دولار | $Y6 = 47.7 + 84.1x$ (8.5)* | 72.1 | 0.85 |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (٢)

X: متغير الزمن (1.2.3.....) (*) مستوي معنوية (٠.٠٥)



شكل ١. تطور الناتج المحلي الإجمالي وكمية وسائل الدفع والسيولة المحلية (M1)، (M2) خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦)



شكل ٢. تطور إجمالي الموارد وجمالي الاستخدامات خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦)

بنحو ٩.٥٦ دولار/ فرد، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوي معنوية ٠.٠٥ وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 ٠.٦٦ .

في حين بلغ متوسط الاستهلاك الفردي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) ١١٢.٣ دولار / فرد عام ٢٠٠٦، ويحد أقصى بلغ نحو ٢٤٥٦.٨ دولار / للفرد عام ٢٠١٣، بمتوسط فترة بلغت حوالي ١٨٥٠.١ دولار / فرد، وتشير المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٥) أن متوسط الاستهلاك الفردي قد تزايد خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) بلغ نحو ٦٢.٠١ دولار/ فرد،

٣.٥. الوضع الراهن لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠)

باستعراض بيانات الجدول (٤) تبين أن متوسط الاستثمار الفردي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) قد تراوح بين حد ادنى بلغ نحو ١١٢.١ دولار / فرد عام ٢٠٠٦، وحد أقصى بلغ نحو ٣٠٥.١ دولار / للفرد عام ٢٠١٩، بمتوسط فترة بلغت حوالي ١٩٩.٦ دولار/ فرد، وتشير المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٥) أن متوسط الاستثمار الفردي قد تزايد خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠)

جدول ٥. نتائج تحليل الاتجاه الزمني العام لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠)

| م | معادلة الاتجاه العام | F | R2 |
|---|-------------------------------------|-------|------|
| 1 | $Y1 = 123.08 + 9.56x_i$ (5.67)* | 16.04 | 0.66 |
| 2 | $Y2 = 1353.9 + 62.01x_i$ (8.21)* | 11.68 | 0.50 |
| 3 | $Y3 = 1890.4 + 108.5x_i$ (3.56)* | 12.69 | 0.50 |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (٤)

Y1: متوسط الاستثمار الفردي المصري دولار/ فرد خلال فترة الدراسة

Y2: متوسط الاستهلاك الفردي المصري دولار/ فرد خلال فترة الدراسة

Y3: الناتج المحلي الفردي المصري دولار/ فرد خلال فترة الدراسة

Xi: متغير الزمن (1,2,...) (* مستوى المعنوية عند 0.05

٤.٥. العلاقات التشابكية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي المصري

خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠)

١.٤.٥. العلاقة بين الناتج المحلي الفردي ومتوسط الاستهلاك

الفردي خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠)

بدراسة جدول رقم (٦) المعادلة رقم (١) تبين أن هناك

علاقة طردية بين متوسط الاستهلاك الفردي في مصر خلال الفترة (

٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) والناتج المحلي الفردي وقد ثبتت المعنوية

الإحصائية حيث يتزايد الناتج المحلي الفردي في مصر بمقدار بلغ

نحو ١.٢٧ دولار/ فرد لكل زيادة في متوسط الاستهلاك الفردي

بمقدار دولار/ فرد. وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 ٠.٥٥ حوالي

أي أن ٥٥% من التغيرات في الناتج المحلي الفردي ترجع إلى متوسط

الاستهلاك الفردي في مصر خلال فترة الدراسة.

٢.٤.٥. العلاقة بين الناتج المحلي الفردي ومتوسط الاستثمار

الفردي خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠)

بدراسة جدول رقم (٦) المعادلة رقم (٢) تبين أن هناك

علاقة طردية بين متوسط الاستثمار الفردي في مصر خلال الفترة (

٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) والناتج المحلي الفردي ولكن لم تثبت المعنوية

الإحصائية حيث يتزايد الناتج المحلي الفردي في مصر بمقدار بلغ

نحو ٥.٥٩ دولار / فرد لكل زيادة في متوسط الاستثمار الفردي

بمقدار دولار / فرد. وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 ٠.٢١ حوالي

أي أن ٢١% من التغيرات في الناتج المحلي الفردي ترجع إلى

متوسط الاستثمار الفردي في مصر خلال فترة الدراسة .

جدول ٤. تطور متوسط الاستثمار الفردي ومتوسط الاستهلاك الفردي و الناتج المحلي الفردي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠)

| السنوات | متوسط الاستثمار الفردي دولار/فرد | متوسط الاستهلاك الفردي دولار/فرد | الناتج المحلي الفردي دولار/فرد |
|---------|----------------------------------|----------------------------------|--------------------------------|
| ٢٠٠٦ | ١١٢.١ | ١١٧٣.٣ | ١٣٩٧.٤ |
| ٢٠٠٧ | ١٣١.٧ | ١٣٦٠.٧ | ١٦٦٧.٣ |
| ٢٠٠٨ | ١٦٢.٩ | ١٧٣٥.٩ | ٢٠٤٤.٥ |
| ٢٠٠٩ | ٢٢٦.٠ | ١٥٤٢.٥ | ٢٣٣١.٣ |
| ٢٠١٠ | ٢٢٥.٩ | ١٥٥٢.٤ | ٢٦٤٦.٠ |
| ٢٠١١ | ١٧٤.٣ | ١٥١٦.٧ | ٢٧٩١.٨ |
| ٢٠١٢ | ١٧٦.٨ | ١٥٤١.١ | ٣٢٢٩.٧ |
| ٢٠١٣ | ١٥٧.٩ | ٢٤٥٦.٨ | ٣٢٦٢.٧ |
| ٢٠١٤ | ١٧٢.٦ | ٢٤٢٨.٣ | ٣٣٧٩.٦ |
| ٢٠١٥ | ٢٠٧.٩ | ٢٤٢٦.٤ | ٣٥٦٢.٩ |
| ٢٠١٦ | ١٩١.٦ | ١٩٠٣.٢ | ٣٥١٩.٩ |
| ٢٠١٧ | ١٧٥.٤ | ١٩٨٧.٢ | ٢٤٤٤.٣ |
| ٢٠١٨ | ٢٦٩.٠ | ١٩٦٩.٤ | ٢٥٣٧.١ |
| ٢٠١٩ | ٣٠٥.١ | ٢٠٦٩.٠ | ٣٠١٩.١ |
| ٢٠٢٠ | ٣٠٤.٧ | ٢٠٨٩.٠ | ٣٥٤٧.٩ |
| المتوسط | ١٩٩.٦ | ١٨٥٠.١ | ٢٧٥٨.٨ |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات موقع www.worldbank.org

وقد ثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية 0.05

وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 ٠.٥٠. هذا وقد بلغ الناتج المحلي

الفردي دولار/فرد خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) كحد أدنى

١٣٩٧.٤ دولار / فرد عام ٢٠٠٦، وحدث أقصى بلغ حوالي

نحو ٣٥٦٢.٩ دولار/ فرد عام ٢٠١٥ بمتوسط فترة بلغت حوالي

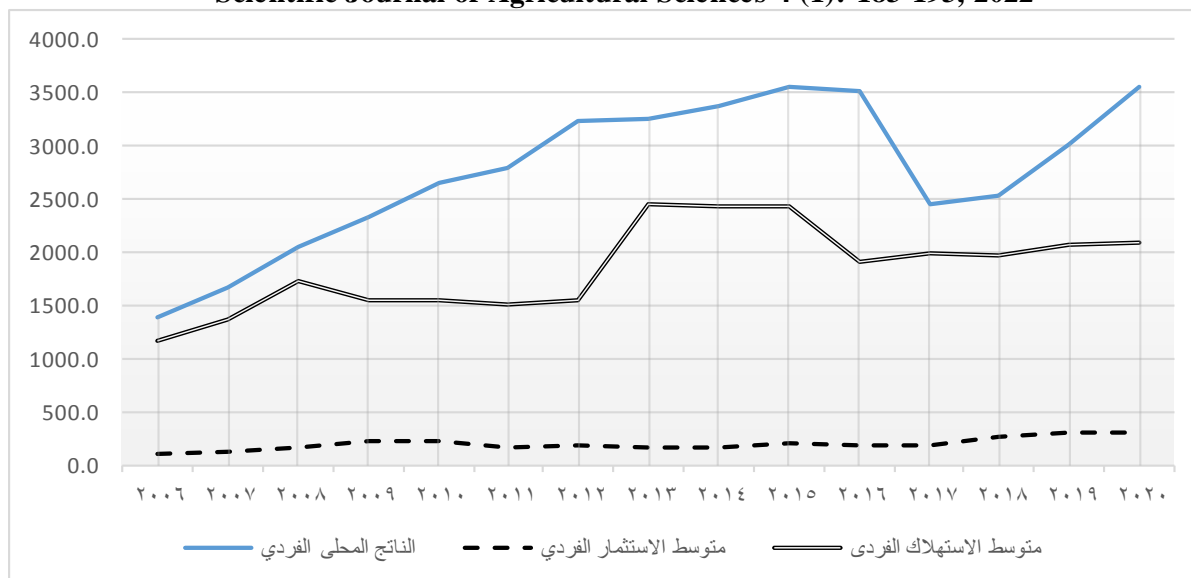
٢٧٥٨.٨ دولار/ فرد، وتشير المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٥) أن

الناتج المحلي الفردي قد تزايد خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠) حيث

بلغ نحو ١٠٨.٥ دولار/ فرد، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية عند

مستوى معنوية ٠.٥٠ وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 ٠.٥٠

شكل رقم (٣)



شكل ٣. تطور الناتج المحلي الفردي ومتوسط الاستهلاك الفردي ومتوسط الاستثمار الفردي خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦)

الاستهلاك الفردي فقط حيث يتزايد الناتج المحلي الفردي في مصر بمقدار بلغ نحو ٠.٣٠%، ٠.٨٠% لكل زيادة في متوسط الاستثمار الفردي ومتوسط الاستهلاك الفردي على الترتيب بمقدار ١%. وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 ٠.٦٦ حوالي أي أن ٦٦ % من التغيرات في الناتج المحلي الفردي ترجع إلى العوامل المستقلة الداخلة في النموذج خلال فترة الدراسة .

٣.٤.٥. العلاقة بين الناتج المحلي الفردي ومتوسط الاستهلاك الفردي ومتوسط الاستثمار الفردي خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦) بدراسة جدول رقم (٦) المعادلة رقم (٣) تبين أن هناك علاقة طردية بين في متوسط الاستثمار الفردي ومتوسط الاستهلاك الفردي في مصر على الترتيب خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦) والناتج المحلي الفردي وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لمتوسط

جدول ٥. العلاقات المتشابهة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية و الناتج المحلي الفردي خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٦)

| م | المعادلة الانحدارية | F | R2 | R-2 |
|---|--|-------|------|------|
| 1 | $Y1=409.36+1.27XC$ (3.98)* | 15.9 | 0.55 | - |
| 2 | $Y1=1366.9+5.59XI$ (1.87) ⁻ | 3.6 | 0.21 | - |
| 3 | $LN Y1= 0.29+0.30LN XI+0.80LN XC$ (1.7) ⁻ (3.35)* | 11.71 | 0.66 | 0.60 |
| 4 | $Ln Y1=1.12 +0.55ln I +0.82ln x -0.25 D$ (2.69) * (3.9)* (-2.13)* | 11.64 | 0.76 | 0.70 |
| 5 | $Ln Y11=1.12-0.01 ln INF+0.69PR-0.77D$ (-0.04)* (2.87) * (-3.15)* | 3.45 | 0.48 | 0.33 |

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات موقع www.worldbank.org

Y1 : الناتج المحلي الفردي المصري بالدولار/فرد خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦)

XC: متوسط الاستهلاك الفردي المصري بالدولار/فرد خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦)

XI: متوسط الاستثمار الفردي المصري بالدولار/ فرد خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦)

D : متغير انتقالي يعبر عن أثر تعويم الجنيه حيث السنوات بعد التعويم D=١، D=٠ صفر السنوات قبل التعويم

lnf : معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦) Pr: سعر الصرف خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦)

Y11: معدل البطالة خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦) (*): عند مستوي معنوية ٠.٠٥ () غير معنوي احصائياً

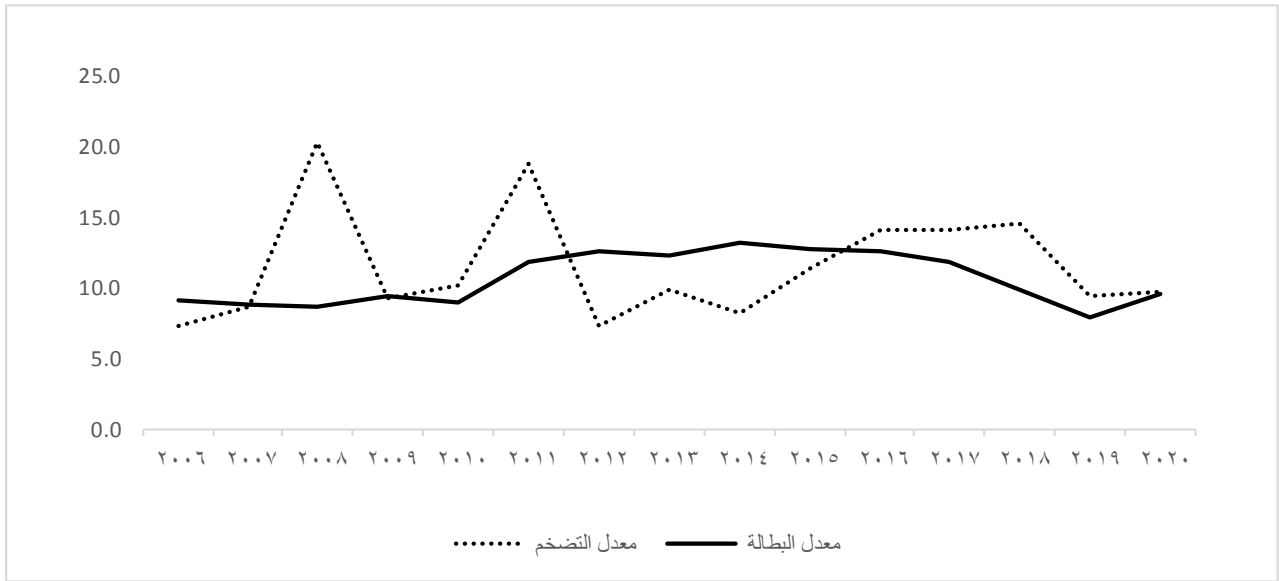
٤.٤.٥. أثر تعويم الجنية على الناتج المحلي الفردي

بدراسة جدول رقم (٦) المعادلة رقم (٤) وجود علاقة طردية معنوية احصائية بين متوسط الاستثمار الفردي ومتوسط الاستهلاك الفردي في مصر على الترتيب خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠) الناتج المحلي الفردي ، حيث بزيادة متوسط الاستثمار الفردي ومتوسط الاستهلاك الفردي في مصر على الترتيب خلال فترة الدراسة بنحو ١% يتزايد الناتج المحلي الفردي المصري بنحو ٠.٥٥% ، ٠.٨٢% على الترتيب وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي ، كما توجد علاقة عكسية احصائياً بين أثر تعويم الجنيه (D) حيث أن أثر تعويم الجنيه لها أثر سلبي ومعنوي احصائياً على في مصر ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 ٠.٧٦ حوالي أي أن ٧٦% من التغيرات في الناتج المحلي الفردي ترجع إلى العوامل المستقلة الداخلة في النموذج خلال فترة الدراسة .

٥.٤.٥. أثر تعويم الجنيه مقابل الدولار بمعدلات التضخم والبطالة

وسعر الصرف المحلي خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠)

كما يشير الجدول رقم (٦) المعادلة رقم (٥) إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة، ومعدل التضخم حيث بزيادة معدل التضخم بنحو ١% يتناقص معدل البطالة بنحو ٠.٠١% ولم تثبت المعنوية الاحصائية، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي بوجود علاقة عكسية بين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة في المدى القصير شكل رقم (٤) ، كما توجد علاقة موجبة معنوية احصائياً بين معدل البطالة وسعر الصرف للدولار حيث بزيادة سعر الصرف دولار/جنيه يتزايد معدل البطالة بنحو ٦٩% ، كما توجد علاقة موجبة احصائياً بين معدل البطالة واثر تعويم الجنيه المصري حيث كان لها أثر سلبي معنوي احصائياً على معدل البطالة في مصر .



شكل ٤. تطور معدلي البطالة والتضخم خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)

كما بدراسة جدول رقم (٧) تشير النتائج المتوقعة إلى ارتفاع الناتج المحلي الفردي لتصل إلى ٤٥٥٠.٤ دولار/ فرد في عام ٢٠٢٥ عن ٣٧٢٦.٤ دولار/فرد في ٢٠٢٢.

كما بدراسة جدول رقم (٧) تشير النتائج المتوقعة إلى ارتفاع مستوي متوسط الاستثمار الفردي لتصل إلى ٣١٤.٢٨ دولار/ فرد في عام ٢٠٢٥ عن ٢٨٥.٦ دولار/فرد في ٢٠٢٢ الامر الذي يشير إلى هناك استجابة نحو الاستثمار وعلى صانعي السياسات اتخاذ كل سبل التيسيرات نحو تشجيع الاستثمار الامر الذي يترتب زيادة الإنتاج وخفض معدل البطالة في مصر. كما يشير الجدول ذاته النتائج المتوقعة إلى ارتفاع مستوي متوسط الاستهلاك الفردي لتصل إلى ٢٥٩٤.١ دولار/فرد في عام ٢٠٢٥ عن ٢٤٠٨.٠٧ دولار في ٢٠٢٢.

٦.٤.٥. التنبؤ بالفجوة التضخمية والناتج المحلي الفردي ومتوسطي الاستثمار والاستهلاك خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٥)

يوضح الجدول رقم (٧) التنبؤ بسلوك كل من الفجوة التضخمية ،متوسطي الاستثمار و الاستهلاك الفردي خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٥) في ضوء طرق التحليل الانحدار البسيط والمتعدد السابقة حيث من المتوقع تزايد الفجوة التضخمية لتصل إلى ١٧٢٩.٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٥ عن ١٤٧٧.٤ مليار دولار في ٢٠٢٢. الامر الذي يستدعي من صانعي السياسات في التدخل لاتباع سياسات تقال من الفجوة التضخمية .

جدول ٧. التنبؤ بالفجوة التضخمية والنتائج المحلي الفردي ومتوسطي الاستثمار والاستهلاك خلال الفترة (٢٠٢٥ - ٢٠٢٢)

| السنوات | الفجوة التضخمية | النتائج المحلي الفردي (دولار / فرد) | متوسط الاستثمار الفردي (دولار/ فرد) | متوسط الاستهلاك الفردي (دولار/فرد) |
|---------|-----------------|--|--|---------------------------------------|
| ٢٠٢٢ | ١٤٧٧.٤- | ٣٧٢٦.٤ | ٢٨٥.٦ | ٢٤٠٨.٠٧ |
| ٢٠٢٣ | ١٥٦١.٥- | ٣٨٣٤.٤ | ٢٩٥.١٦ | ٢٤٧٠.٠٨ |
| ٢٠٢٤ | ١٦٤٥.٦- | ٣٩٤٢.٤ | ٣٠٤.٧٢ | ٢٥٣٢.٠٩ |
| ٢٠٢٥ | ١٧٢٩.٧- | ٤٠٥٠.٤ | ٣١٤.٢٨ | ٢٥٩٤.١ |

جمعت وحسبت من نتائج جدول رقمي (٢)، (٤) بالبحث

الملحق

جدول ١. تطور معدلات التضخم والبطالة وسعر الصرف خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٠٦)

| السنوات | معدل التضخم ^١ | سعر الصرف ^٣ | معدل البطالة ^٢ |
|---------|--------------------------|------------------------|---------------------------|
| ٢٠٠٦ | ٧.٣ | ٥.٧ | ٩.١ |
| ٢٠٠٧ | ٨.٦ | ٥.٦ | ٨.٨ |
| ٢٠٠٨ | ٢٠.٢ | ٥.٤ | ٨.٧ |
| ٢٠٠٩ | ٩.٢ | ٥.٥ | ٩.٤ |
| ٢٠١٠ | ١٠.١ | ٥.٦ | ٩.٠ |
| ٢٠١١ | ١٨.٨ | ٥.٩ | ١١.٨ |
| ٢٠١٢ | ٧.٣ | ٦.١ | ١٢.٦ |
| ٢٠١٣ | ٩.٨ | ٦.٩ | ١٢.٣ |
| ٢٠١٤ | ٨.٢ | ٧.١ | ١٣.٢ |
| ٢٠١٥ | ١١.٤ | ٧.٧ | ١٢.٧ |
| ٢٠١٦ | ١٤ | ١٠.٠ | ١٢.٥ |
| ٢٠١٧ | *١٤ | ١٧.٨ | ١١.٨ |
| ٢٠١٨ | ١٤.٥ | ١٧.٨ | ٩.٩ |
| ٢٠١٩ | ٩.٤ | ١٦.٨ | ٧.٩ |
| *٢٠٢٠ | ٩.٤ | ١٦.٨ | ٧.٩ |

المصدر: ١،٢ موقع البنك الأهلي المصري (نشرات اقتصادية) اعداد متفرقة.

٣موقع www.worldbank.org (*) قيمة مقدرة لصعوبة الوصول على هذه السنة.

٦. التوصيات :

٧. المراجع

- ١- إتاحة مصادر للبيانات الكلية على المستوي المحلي والقومي لسلسلة زمنية طويلة .
 - ٢- تشجيع سبل الاستثمار في مصر خلال الفترة المقبلة باعطاء تسهيلات اكبر للمستثمرين على المستوي المحلي والقومي.
 - ٣- محاولة ترشيد نفقات الاستهلاك القومي لتوجيه الفائض إلي جانب الاستثمار القومي .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي (اعداد مختلفة)
- سليم عقون (٢٠١٠). قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة ، رساله ماجستير ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعه فرحات عباس ، الجزائر ، ٢٠١٠.
- عبد القادر محمد عبد القادر(١٩٩٠). طرق قياس العلاقات الاقتصادية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعه الإسكندري ، دار الجامعات المصرية ١٩٩٠.

محمد عبد السلام، محمد محمد جبر و(آخرون) (٢٠١٨). الضغوط والتضخم المحلية في الاقتصاد المصري، المجلة الاقتصادية والاجتماعية المنصورة، عدد ٩ (٩) ٦٣٧-٦٢٧، ٢٠١٨. محمد كامل ربحان، وآخرون (١٩٨٢). الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية والإدارية، الجزء الثالث، ١٩٨٢. منى كمال رياض (٢٠١٧). نموذج اقتصادي قياسي أني للتضخم والبطالة كمشاكل رئيسية في الاقتصاد المصري. مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، كلية الزراعة جامعة المنصورة، مجلد (٨)، العدد (٣)، مارس ٢٠١٧. موقع www.worldbank.org موقع البنك الأهلي المصري (نشرات اقتصادية) متفرقة.

An economic study of the interrelationships of the Egyptian Macro-Economy

Eman Fakhry Yousif Ahmed

Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Ain Shams University

Received on: 28-11-2021

Accepted on: 2-3-2022

ABSTRACT

Economists in the field of macroeconomics at the international level, especially the “Egyptian” local, are interested in many economic indicators of significant importance and their future impact on the economy’s functioning in the future period. Against the dollar,

The problem of the study is summarized in the recent increase in the inflationary gap in Egypt and the increase in the Egyptian debt, as the value of the inflationary gap amounted to about 1279.2 billion dollars in 2020 after it amounted to about 171.4 billion dollars in 2006. It has an impact on both average consumption and individual investment during the period (2006-2020).

1- The results of analyzing the general time trend equations for each of the gross national product, money supply (M1), domestic liquidity supply (M2), total resources, total uses and the inflationary gap in Egypt during the period (2006-2020). It was found that all variables are increasing Annually at about 14.3, 2.7, and 9.4, 94.3, 10.2, and 9.56 billion dollars, respectively.

2- It also indicated the prediction of the behavior of each of the inflationary gap, average investment and individual consumption during the period, where the inflationary gap is expected to increase to reach 1729.7 billion dollars in 2025 from 1477.4 billion dollars in 2022. This calls for policy makers to intervene to adopt policies that reduce the inflationary gap, also indicated an increase in the per capita GDP to reach \$4,050.4/person in 2025 from \$3726.4/person in 2022.